

بيان صحفي

تبذل تونس جهودًا كبيرة لوضع حدّ والسيطرة على وباء الكوفيد 19 الذي أثار على العالم منذ بداية سنة 2020. ولتحقيق الغاية المرجوة، تم إنشاء منظومتين معلوماتية وطنية: الأولى تتعلق بالتلقيح والثانية بمراقبة الدخول للتراب الوطني.

1. وضعت قاعدة بيانات Evax تحت تصرف وزارة الصحة العمومية وتتضمن هوية الشخص الذي تم تلقيحه أو الذي قام بتسجيل نفسه لتلك الغاية، تاريخ ميلاده، رقم بطاقة تعريفه، جنسه، تموقعه الجغرافي، رقم هاتفه الجوال، معطياته البدنية والصحية بالإضافة إلى بيانات التلقيح. لقد قامت الوزارة عند إنجاز المنظومة بطلب رأي الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية حول مدى ملائمة المشروع مع مقتضيات التشريع التونسي في هذا المجال وقامت بصياغة سياسة حماية المعطيات الشخصية التي يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط <https://evax.tn/dateProtected.xhtml#protected>

وليكون التصرف في هذه القاعدة المحتوية على معطيات حساسة للغاية مطابقا لمعايير حماية المعطيات الشخصية فإن الوزارة مطالبة طبقا للفصل 8 من القانون الأساسي عدد 63-2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية بالقيام بطلب الترخيص المسبق لدى الهيئة.

2. تحت تصرف المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة (ONMNE) تسمح قاعدة بيانات E7mi بالتتبع الرقمي للكوفيد 19 من خلال تصريح كلّ من يرغب في الدخول للأراضي التونسية. يمكن الاطلاع على سياسة حماية المعطيات الشخصية للمنظومة من خلال الرابط <https://e7mi.tn/privacy.html>.

ويتم معالجة المعطيات وتخزينها لمدة أقصاها 14 يوم ولقد تمّ الترخيص للتطبيق بموجب قرار الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية في ماي 2020 تحت عدد 5077-02/20.

في أكتوبر 2021 قررت تونس، على غرار ما قامت به عديد الدول، إعتماد جواز تلقيح يثبت أن الشخص المعني قد خضع لعملية تلقيح كاملة. يمنح جواز التلقيح طبقا للمرسوم عدد 1 بتاريخ 22 أكتوبر 2021 المتعلق بجواز التلقيح الخاصّ بفيروس "سارس كوف-2" لأي شخص موجود على التراب الوطني قد استكمل جدول التلقيح الخاص به مما يسمح له للولوج إلى الأماكن المفتوحة للعموم. وسيدخل هذا الجواز حيز النفاذ اعتبارًا من 22 ديسمبر 2021 وهو متاح على منظومة Evax.

لقد تمت استشارة الهيئة بشأن صياغة القرار المشترك لوزير الصحة ووزير تكنولوجيا الاتصالات المؤرخ في 4 نوفمبر 2021 المتعلق بضبط أنموذج جواز التلقيح الخاص بفيروس "سارس كوف-2" وخصائصه الفنية وشروط وكيفية إسناده. وينص الفصل 5 من القرار على أنه "تمّ معالجة المعطيات المضمّنة بجواز التلقيح وفقا للتشريع الجاري به العمل المتعلق بحماية المعطيات الشخصية"، وهو ما من شأنه طمأنة الأشخاص المعنيين حول معالجة معطياتهم الحساسة المتعلقة بالصحة.

كما أن الأساس القانوني لأي قيد يتم وضعه لحقوق الأفراد وحرّياتهم (حرية التنقل) هو الفصل 49 من الدستور التونسي. وبالتالي، فإن الشروط التي يجب استيفاؤها هي ضرورة اللجوء إلى الحدّ من جهة وخاصة تناسبه مع الغاية المعلنة من جهة ثانية. وفيما يتعلق بشرط الضرورة فهو في وضعية الحال مستمد من واجب الدولة في حماية الملقحين من أي إصابة متأتية من أشخاص لم يتم تطعيمهم. لمواجهة العدد الكبير من رافضي التلقيح، يكون ذلك هو الحلّ الوحيد لضمان الصحة العامة. وتعزيز الصحة الجماعية، والعودة في أسرع وقت ممكن إلى النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي العادي مما يثبت توفر شرط الضرورة. وفيما يتعلق بشرط التناسب فيتحقق بالتثبت من أن طرق إنشاء واستخدام جواز التلقيح يسمح بالاطلاع من قبل الغير على أقل ما يمكن من معطيات شخصية للأشخاص المعنيين.

وعند دراسة المنظومة يمكن تقديم المسائل التالية :

1. منظومة مؤمنة : إن مصدر المعطيات المدرجة في جواز التلقيح في تونس هي قاعدة بيانات Evax. يتم إنشاء الجواز على غرار شهادة التلقيح عبر موقع واب محمي، والذي يقوم بالتحقق من هوية مستعمله عبر اللجوء إلى معلومتين: رقم التسجيل ولكن أيضاً رمز يتم إرساله على هاتف الشخص المعني بإرسالية قصيرة وهو ما من شأنه التحقق من هوية المستعمل. والموقع مؤمن عبر آلية <https> وبالتالي حامي بما فيه الكفاية للمعطيات التي يعالجها كما يتم إيواء المنظومة في تونس على التراب الوطني من قبل المركز الوطني للإعلامية.
2. تطبيقية محددة زمنياً : كما أن المرسوم عدد 1 لسنة 2021 في فصله العاشر قد حدد زمنياً استخدام جواز التلقيح بستة أشهر قابلة للتجديد وهي مرتبطة بحالة الطوارئ الصحية.
3. تطبيقية غير مرتبطة بموزع : كما لا يوجد ربط بالموزع وبقاعدة المعطيات Evax عند قراءة جواز التلقيح، وهو ما من شأنه منع تحديد مكان تواجد الأشخاص المعنيين ومعالجة المعطيات المتعلقة بتحركاتهم.
4. ختم الكتروني مرئي مشفر : الختم الالكتروني المرئي المستعمل بالجواز يحتوي على معطيات مشفرة، وبالتالي لا يمكن تدليسه وتصميم نسخ غير قانونية وخاصة إنتحال هوية الأشخاص المعنيين. يسمح بتنزيل القارئ الذي تم تطويره من قبل الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية المكلفة بالسهر على حسن استخدامه دون الاضرار بحقوق الأشخاص المعنيين.

5. تقليص المعطيات المتاحة للقارئ: يمكن لقارئ الختم الالكتروني المرئي عرض المعطيات المطبوعة على جواز التلقيح فقط، أي الاسم واللقب وتاريخ الولادة، مما يجنب إشهار معطيات أخرى مثل رقم بطاقة التعريف الوطنية.

تبعاً لما سبق بيانه تعتبر الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية أن منظومة جواز التلقيح متناغمة مع الفصل 49 من الدستور ومقتضيات القانون الأساسي المتعلق بحماية المعطيات الشخصية وهو إجراء ضروري ومتناسب.

ولغاية توعية مستعملي الجواز حول حماية المعطيات الشخصية توصي الهيئة الساهرين على حسن سير منظومة Evax بطباعة معطيات وتحذيرات إضافية على جواز التلقيح تتمثل في ما يلي:

يجب على الأشخاص المعنيين بتقديم الجواز مطوي بطريقة تمنع موظف الاستقبال وخاصة الغير من الاطلاع على المعطيات المطبوعة عليه كالاسم واللقب وتاريخ الولادة.

عدم التقاط صورة لجواز التلقيح لغاية نشرها مثلاً على شبكات التواصل الاجتماعي مما يسمح للغير بتجميع واستخدام المعطيات الشخصية المحتوية عليه أو المخزنة بالختم الالكتروني المرئي.

من ناحية أخرى تعلم الهيئة المشغلين أو مسيري الهياكل التربوية مثلاً أنه يُحظر عليهم نسخ أو تجميع جوازات تلقيح موظفيهم أو منظوريهم. العملية الوحيدة المسموح بها هي قراءة الختم الالكتروني المرئي المشفر والتأكد من أن المعطيات المعروضة على القارئ تتوافق مع تلك المضمنة بوثيقة الهوية، أي الاسم واللقب وتاريخ ولادة الشخص المعني. إذا تم بموافقة صاحبه نسخ جواز التلقيح، فإن الأشخاص المذكورين يصبحون مسؤولين عن المعالجة ويتعين عليهم تقديم طلب ترخيص في معالجة المعطيات الشخصية إلى الهيئة.

كما تقترح الهيئة على منظومة Evax إتاحة جواز التلقيح عبر الإنترنت بحجم بطاقة التعريف الوطنية الذي سيمنع الغير من قراءة المعطيات المدونة عليه عند تقديم الجواز في مدخل الأماكن المذكورة في القرار ويمكن تخزينه بسهولة في حامل البطاقات الشخصي صحبة بطاقة التعريف ورخصة السياقة مثلاً.

بعد تركيز جواز التلقيح الذي يحدّ من الولوج إلى الأماكن العامة، قد تحدث العديد من عمليات الاحتيال. توصي الهيئة بأن تثبت مراكز التلقيح بإتمام عملية التلقيح قبل إرسال تأكيداً للملقحين عبر إرسال قصيرة.

رئيس الهيئة
شوقي قناد